



هيئة ضمان جودة التعليم و التدريب  
Quality Assurance Authority for Education & Training

## وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي

تقرير المراجعة التتبعية للبرامج الأكاديمية

برنامج البكالوريوس في القانون

جامعة المملكة

مملكة البحرين

تاريخ المراجعة: 20 فبراير 2012

## قائمة المحتويات

---

1. نبذة عن المراجعة التتبعية للبرامج الأكاديمية..... 1
2. السياق المؤسسي والبرامجي لعملية المراجعة..... 2
3. المراجعة التتبعية للمؤشر (1): المنهج الدراسي ..... 5
4. المراجعة التتبعية للمؤشر (2): كفاءة البرنامج ..... 8
5. المراجعة التتبعية للمؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخريجين..... 11
6. المراجعة التتبعية للمؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة ..... 14
7. الاستنتاج العام..... 16
- ملحق رقم (1) ..... 17

## 1. نبذة عن المراجعة التتبعية للبرامج الأكاديمية

تُعد الزيارة الميدانية لغرض متابعة مراجعة البرامج الأكاديمية التي تقوم بها وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، والتابعة لهيئة ضمان جودة التعليم والتدريب في مملكة البحرين، جزءاً من دورة مستمرة لضمان الجودة، والمراجعة، وإعداد التقارير والتحسين.

وتُطبق عملية المراجعة التتبعية هذه على كافة البرامج التي تكون قد خضعت للمراجعة ضمن الدورة-1 من عمليات مراجعة البرامج الأكاديمية التي تقوم بها وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، والتي منحت الحكم "قدر محدود من الثقة". أما تلك البرامج التي منحت الحكم "غير جدير بالثقة"، فإنها ستخضع لمراجعة كاملة من جديد.

لقد تمت كتابة الأجزاء اللاحقة من هذا التقرير كجزء من المرحلة رقم 2 من المراجعة التتبعية للبرامج الأكاديمية، بحسب ما هو موضح في دليل مراجعة البرامج الأكاديمية الصادر عن وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، والمقتزنة بالعملية المستمرة لمراجعة الجودة المؤسسية والأكاديمية وتعزيزها لدى مؤسسات التعليم العالي الموجودة في مملكة البحرين.

### 1-1 تتمثل أهداف المراجعة التتبعية فيما يلي:

- i. تقييم ما تحقق من تقدم في تعزيز وتحسين جودة برنامج البكالوريوس في القانون الذي تطرحه جامعة المملكة، (على ضوء المؤشرات الأربعة التي وضعتها هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب) منذ أن تم التقييم الأصلي للبرنامج في شهر أكتوبر 2010، والذي نشر تقريره في فبراير 2011.
- ii. تقديم المزيد من المعلومات والدعم للتحسين المستمر للمعايير الأكاديمية ولعملية تعزيز جودة التعليم العالي الذي تقدمه المؤسسة، وعلى وجه التحديد في برنامج البكالوريوس في القانون الذي تطرحه جامعة المملكة، وبرامج التعليم العالي المطروحة في مملكة البحرين ككل.

## 2. السياق المؤسسي والبرامجي لعملية المراجعة

لقد أُجريت عملية المراجعة الأصلية لبرنامج البكالوريوس في القانون في جامعة المملكة بمملكة البحرين من قبل وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، التابعة لهيئة ضمان جودة التعليم والتدريب في شهر أكتوبر 2010، وتم نشر تقرير المراجعة في فبراير 2011.

وقد كان الحُكم العام الذي أصدرته لجنة المراجعة الأصلية، ووفقاً لدليل مراجعة البرامج الأكاديمية الصادر عن الوحدة بأن هناك "قدر محدود من الثقة" ببرنامج البكالوريوس في القانون في جامعة المملكة بمملكة البحرين. ولذلك، فإن لجنة المراجعة التتبعية قد أخذت بعين الاعتبار الأدلة التي قدمتها جامعة المملكة إلى الوحدة، وخطة التحسين التي أعدتها الجامعة، وتقرير التقييم الذاتي الثاني إلى جانب ما قدم من أدلة خلال الزيارة الميدانية لغرض المتابعة والوثائق الأساسية الأخرى ذات الصلة بعملية المراجعة.

لقد أصدرت لجنة المراجعة الأصلية الأحكام التالية على كل مؤشر من المؤشرات الأساسية الأربعة، فيما يخص برنامج البكالوريوس في القانون في جامعة المملكة:

- المؤشر 1: "المنهج الدراسي"؛ غير مستوف لهذا المؤشر.
- المؤشر 2: "كفاءة البرنامج"؛ غير مستوف لهذا المؤشر.
- المؤشر 3: "المعايير الأكاديمية للخريجين"؛ مستوف لهذا المؤشر.
- المؤشر 4: "فاعلية إدارة وضمان الجودة"؛ مستوف لهذا المؤشر.

وبناء على ما تقدم، ركز الجزء الأكبر من وقت زيارة المتابعة على إعادة فحص البرنامج، وعلى عمليات ضمان وتعزيز الجودة المرتبطة بالمؤشرين اللذين لم يكن فيهما البرنامج مستوفياً للحد الأدنى لمتطلبات وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة ضمان جودة التعليم والتدريب في وقت الزيارة الميدانية الأصلية والتي تمت في الفترة 26-28 أكتوبر 2010 (وهو المؤشر 1- المنهج الدراسي، والمؤشر 2- كفاءة البرنامج)، إلى جانب التعرف على مدى انعكاس التوصيات التي تقدمت بها لجنة المراجعة الأصلية بخصوص هذين المؤشرين على خطة التحسين التي أعدتها المؤسسة، وفيما إذا كانت تلك التوصيات قد نُفذت بالكامل في برنامج البكالوريوس في القانون في جامعة المملكة عند القيام بزيارة المتابعة.

ومع ذلك، لا بد من القول هنا أن مؤشري المعايير الأكاديمية للخريجين، وفاعلية إدارة وضمان الجودة قد تم أخذهما بعين الاعتبار كذلك خلال زيارة المتابعة هذه في شهر فبراير 2012 من حيث التوصيات التي قدمتها بشأنها لجنة المراجعة الأصلية في 2010.

وأما الهدف من الأجزاء التالية الواردة في تقرير المراجعة التتبعية هذا فهو جُولة التقدم الحاصل في برنامج البكالوريوس في القانون، الذي تطرحه جامعة المملكة منذ أن خضع البرنامج للمراجعة الأصلية، وتحديد القدر المتحقق من خطة التحسين على النحو الذي يوضح أن التوصيات الواردة في تقرير المراجعة الماضية جرى التعامل معها باتخاذ خطوات أظهرت قدراً من التحسن.

## 2-1 تعليقات شاملة للمراجعين على التقدم المُبين في برنامج البكالوريوس في القانون الذي تطرحه جامعة المملكة

تُناقش الأجزاء من 3 إلى 6 من هذا التقرير مقدار ما قام به الفريق المسئول عن برنامج البكالوريوس في القانون المطروح في جامعة المملكة، في التعامل بصورة كافية مع التوصيات التي تقدّمت بها لجنة المراجعة الأصلية، عند مراجعة هذا البرنامج في شهر أكتوبر 2010، وتم نشرها في تقرير المراجعة الصادر في فبراير 2011.

يستند التقييم الحالي على الأدلة المتوفرة في تقرير التقييم الذاتي الثاني والمُقدّم في شهر ديسمبر 2011، وإلى الملاحق ذات الصلة والمرققة مع التقرير، وإلى تقرير المراجعة الأصلية للبرنامج، وخطة تحسين البرنامج، وإلى كمّ لا بأس به من المواد الإضافية التي قدّمت إلى لجنة المراجعة حتى الساعة 5:30 من مساء يوم الأثنين الموافق 20 فبراير 2012.

ولابد من الإشادة هنا بكلّ من المؤسسة، وفريقها المسئول عن البرنامج على الجهد الملحوظ الذي بذلوه في إعداد الأدلة الداعمة منذ تقديم خطة التحسين إلى هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب، وحتى نهاية يوم الزيارة الميدانية. إضافة إلى أن الإجابات التفصيلية التي قدمها ممثلو الكلية وجامعة المملكة أثناء جلسات المقابلة، حيث قدموا المزيد من الإيضاحات؛ واستشهدوا بأدلة إضافية حول الخطوات الإجرائية المخطّط لها؛ ومسؤوليات كلّ واحد من أعضاء الهيئة الأكاديمية وممثلي المؤسسة؛ والمبادرات المطروحة للجودة وتنفيذ المعالجات لتحسين الجودة؛ والتوقيتات المستقبلية المحددة لاستكمال التنفيذ؛

والقرارات المتخذة بهدف التحسين المستمر حيث قدمت الكلية ملفاً للأدلة الإضافية إلى لجنة المراجعة في يوم الزيارة الميدانية التتبعية.

### 3. المراجعة التتبعية للمؤشر (1): المنهج الدراسي

يقيم هذا الجزء مدى التزام برنامج البكالوريوس في القانون بجامعة المملكة، بالتوصيات الواردة في تقرير المراجعة الأصلية للبرنامج والتي تمت في شهر أكتوبر 2010، فيما يتعلق بالمنهج الدراسي، والتدريس، وتقييم إنجازات الطلبة، وأثر ذلك في القرار العام الذي اتخذته لجنة المراجعة التتبعية فيما إذا كان البرنامج المعني قد استوفى أو تجاوز مقدمات التنفيذ الواردة في الملحق رقم (1): مداخل التخطيط الخمس لمتابعة التقدم الحاصل في تنفيذ التوصيات، في هذا التقرير.

1-3 وفي معرض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة التتبعية بخصوص المنهج الدراسي، تود اللجنة أن تشير، مع التقدير، إلى الملاحظات التالية:

- تم إعادة صياغة أهداف البرنامج لتستوعب ممارسة الخريجين للأعمال القانونية المهنية المختلفة دون الاقتصار على مهنة المحاماة والقضاء.
- تم إعادة صياغة مخرجات التعلم للبرنامج الأكاديمي بما يتلاءم مع أهداف البرنامج، وقد تم تقسيم هذه المخرجات إلى: (i) مخرجات التعلم بالنسبة للدبلوم المشترك؛ (ii) مخرجات التعلم بالنسبة لبرنامج البكالوريوس. كما تم توصيف المقررات في ملف كل مقرر. غير أن مخرجات التعلم الخاصة بكل مقرر تم صياغتها بطريقة نمطية غير دقيقة دون وجود ربط واضح بينها وبين مخرجات التعلم للبرنامج ككل. وقد لاحظت لجنة المراجعة أن الخارطة التفصيلية لمخرجات التعلم الخاصة بالبرنامج والمقررات لا تميز بين مخرجات التعلم الخاصة بالبرنامج ومخرجات التعلم الخاصة بكل مقرر على حده، فبعض مخرجات التعلم لكل مقرر في الخارطة جاءت مطابقة لمخرجات التعلم للبرنامج ككل وخاصة المخرجات المتعلقة بمهارات التفكير والمهارات العامة والمنقولة.
- تم إضافة مقرر "الاقتصاد" (قانون 103) إلى قائمة المقررات الإلزامية بواقع ثلاث ساعات معتمدة في الإصدار الثالث 2012 - 2013 للبرنامج الدراسي. وقد لاحظت لجنة المراجعة أن البرنامج لم يتضمن اعتبار مقرر "الاقتصاد" (قانون 103) متطلب أساسي سابق على التسجيل في مقرر "المالية العامة" (قانون 206). كما تم إضافة مقرر "أصول البحث العلمي" (قانون 486) إلى قائمة المواد الإلزامية. وقد لاحظت لجنة المراجعة أنه لا يتم

تدريس المقرر في وقت مبكر إذ يشترط اجتياز الطالب 105 ساعة معتمدة كمتطلب سابق للتسجيل في مقرر أصول البحث العلمي.

• تم زيادة عدد المقررات الاختيارية في البرامج في الإصدار الثالث 2012 – 2013 ليصبح عدد المقررات الاختيارية 19 مقرا يختار منها الطالب أربع مقررات دراسية، مما أدى إلى تحسين فرصة الطالب في الاختيار بين المقررات الاختيارية. وقد طرحت الكلية في الفصل الدراسي الأول من العام الجامعي 2011 – 2012 أربعة مقررات اختيارية هي: "تشريعات بيئية" (قانون 457)، "مادة تطبيقية في القانون العام" (قانون 455)، "مادة تطبيقية في القانون الخاص" (قانون 418)، "قضاء دولي" (قانون 432). وقد تم فتح مقررين هما: "تشريعات بيئية" و"مادة تطبيقية في القانون الخاص"، وتم إغلاق المقررين الآخرين إذ لم يسجل فيهما إلا عدد محدود من الطلاب.

• تم إضافة عدد من المقررات الاختيارية الجديدة بما يتواءم مع التغيرات الحديثة، وهذه المقررات هي: "التجارة الدولية" باللغة الإنجليزية (قانون 478)، "العلاقات الاقتصادية الدولية" (قانون 408)، "عقود استغلال الثروات الطبيعية" (قانون 405)، و"النقود والبنوك والبورصة" (قانون 409). وقد لاحظت لجنة المراجعة أن هذه المقررات أضيفت إلى البرنامج كمقررات جديدة دون مراجعة توصيفاتها من قبل مراجعين خارجيين. حيث لم يتم بعد توصيفها وتحديد الأهداف والمخرجات التعليمية، كما لم تجد لجنة المراجعة ملفات لهذه المقررات، ومن ثم لم تتعرف على محتواها ومن الذي سيقوم بتدريسها.

• ويتضمن البرنامج المعدل (الإصدار الثالث 2012 – 2013) تطوير بعض المقررات القانونية لتدرس باللغة الإنجليزية، فقد تقرر أن تكون "نظرية العقد" هي المادة العلمية التي تدرس كمنهج لمقرر "مصطلحات ونصوص قانونية باللغة الإنجليزية" (قانون 204) وهي مادة الزامية يتم تدريسها في وقت مبكر. كما تقرر تدريس مقرر "القانون التجاري" (قانون 478) – وهي مادة اختيارية – باللغة الإنجليزية، ويحتوي هذا المقرر على مادة التجارة الدولية باللغة الإنجليزية.



- يتم تشجيع التواصل بين الطلاب والأساتذة باستخدام الوسائل الالكترونية حيث قامت الجامعة بتخصيص بريد الكتروني لكل طالب مسجل في البرنامج وتدريب الأساتذة على كيفية التواصل معهم.

2-3 وتفتتح لجنة المراجعة أن تقوم كلية القانون في جامعة المملكة بمعالجة القضايا التالية ذات الأهمية الخاصة في إطار بحثها عن التحسين المستمر لبرنامج البكالوريوس في القانون:

- إعادة صياغة مخرجات التعلم لكل مقرر بما يتفق مع أهداف المقرر وتوصيفه مع مراعاة الترابط بين مخرجات كل مقرر ومخرجات البرنامج ككل، على أن يصاحب ذلك إعادة النظر في الخارطة التفصيلية لمخرجات التعلم وذلك للتمييز بين مخرجات كل مقرر على حده ومخرجات البرنامج ككل وتحديد مساهمة كل مادة في تحقيق مخرجات التعلم للبرنامج.
- مراعاة أن يكون مقرر "الاقتصاد" (قانون 103) هو المتطلب السابق للتسجيل في مقرر "المالية العامة" (قانون 206).
- إعداد ملفات المقررات الجديدة بعد مراجعة تلك المقررات من مراجعين خارجيين، بالإضافة إلى مراجعتهم للبرنامج ككل.

### 3-3 الاستنتاج

إجمالاً، تجد لجنة المراجعة أدلة على أن التوصيات التي تقدمت بها لجنة المراجعة السابقة في شهر أكتوبر 2010 بخصوص المنهج الدراسي يجري التعامل معها باتخاذ الخطوات اللازمة، وأن هناك درجة من التحسن قد بدأت في الظهور فيما يتعلق بالموشر 1: "المنهج الدراسي"، ولذلك فإن البرنامج الآن مستوف لمتطلبات وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بهيئة ضمان جودة التعليم والتدريب فيما يخص هذا المؤشر.

#### 4. المراجعة التتبعية للمؤشر (2): كفاءة البرنامج

يُقيم هذا الجزء مدى التزام برنامج البكالوريوس في القانون بجامعة المملكة، بالتوصيات الواردة في تقرير المراجعة الأصلية للبرنامج والتي تمت في شهر أكتوبر 2010، فيما يتعلق بكفاءة استغلال الموارد المتاحة، وأعداد الطلبة المقبولين ونسبة عدد هؤلاء الطلبة إلى عدد الخريجين ممن أكملوا متطلبات البرنامج بنجاح، ودور ذلك في القرار العام الذي اتخذته لجنة المراجعة التتبعية فيما إذا كان البرنامج المعني قد استوفى أو تجاوز مُقَدِّمات التنفيذ الواردة في 'الملحق رقم (1): مداخل التخطيط الخمس لمتابعة التقدم الحاصل في تنفيذ التوصيات' في هذا التقرير.

1-4 وفي معرض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة التتبعية بخصوص كفاءة البرنامج، تود اللجنة أن تشير، مع التقدير، إلى الملاحظات التالية:

- هناك بعض التحسن في سياسة قبول الطلاب، إذ تقرر رفع الحد الأدنى الواجب توافره كشرط لازم لقبول الطلاب الحاصلين على الثانوية العامة إلى 60%. غير أنه لم يتم تطبيق هذا المعيار بعد نظراً لوقف قبول طلبة جدد في البرنامج. كما لم يتضح للجنة المراجعة أن قرار رفع نسبة النجاح في الثانوية العامة إلى 60% كحد أدنى للقبول قد اتخذ بناء على دراسة علمية انتهت إلى نتائج تتعلق بوضع نظام أفضل للقبول.
- هناك تحسن في عدد أعضاء هيئة التدريس بالكلية حيث ارتفع عددهم إلى تسعة أعضاء في الفصل الدراسي الثاني 2011 - 2012، يعملون بنظام الدوام الكامل، منهم اثنان بدرجة أستاذ، اثنان بدرجة أستاذ مشارك، وخمسة بدرجة أستاذ مساعد، وذلك بخلاف من يعملون بنظام الدوام الجزئي. وقد أدى ذلك إلى تخفيف العبء الدراسي على أعضاء هيئة التدريس، بحيث لم يعد يزيد على 15 ساعة تدريسية في الأسبوع، وست ساعات تدريسية أسبوعياً بالنسبة للعميد، و12 ساعة تدريسية بالنسبة لرئيس القسم، كما أدى ذلك إلى التحسن في مراعاة أن يكون القائم بالتدريس متخصصاً فيما يقوم بتدريسه.
- يوجد نظام اعتمده الجامعة للترقية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس في جامعة المملكة، وقد تم ترقية بعض أعضاء هيئة التدريس طبقاً لهذا النظام. غير أنه لا يوجد نظام لابتعاث

أعضاء هيئة التدريس في الخارج لقضاء فترة في مهمة علمية أو تدريبية كأستاذ زائر في جامعة أجنبية. كما لا يوجد بالكلية معيدين ولا نظام لابتعاث المتفوقين من خريجي الجامعة أو غيرهم للدراسة في الخارج لمواجهة احتياجاتها في المستقبل من أعضاء هيئة التدريس البحرينيين.

• توجد خطة لنقل مقر الجامعة إلى مبنى الجامعة الجديد المطل على شارع الاستقلال وكان من المقرر الانتقال في شهر سبتمبر 2011 إلا أن عملية الانتقال تم إرجائها لاستيفاء بعض المتطلبات الضرورية اللازمة لإتمام إجراءات الترخيص من قبل مجلس التعليم العالي بوزارة التربية والتعليم. وقد استخلصت لجنة المراجعة من مقابلة المسؤولين بإدارة الجامعة ومن الاطلاع على تقرير "الاستجابة للمتطلبات الخاصة بشأن الحرم الجامعي الجديد المطل على شارع الاستقلال" المقدم إلى الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي في نوفمبر 2011 أن الجامعة تبذل جهوداً جادة لإتمام إجراءات الترخيص والانتقال إلى الموقع الجديد. وقد أفاد المسؤولون بالجامعة بأن من المتوقع الانتهاء من هذه الإجراءات والانتقال إلى الموقع الجديد في غضون ستة شهور من تاريخ الزيارة. وسوف يُمكن الحرم الجامعي الجديد الطلاب من الاستفادة من الإمكانيات المتاحة لممارسة الأنشطة التعليمية على نحو أفضل من الوضع القائم حالياً بالإضافة إلى كافة الأنشطة الأخرى (الرياضية، والثقافية، والاجتماعية،....). وقد روعي في المبنى الجديد تخصيص مساحة مناسبة للمكتبة بالإضافة إلى تخصيص قاعة للمحكمة الصورية للطلاب وقد اطلعت لجنة المراجعة على الرسومات الهندسية التي تدل على ذلك.

• يوجد تحسن نسبي في وضع مكتبة الكلية، فقد تم تزويد المكتبة بعدد من المؤلفات والدوريات القانونية العربية ولكن لا زال عددها غير كاف. كما تم تزويد المكتبة بعدد ضئيل من المؤلفات والدوريات الأجنبية. وتوجد خطوة إيجابية لسد هذا النقص في عدد المؤلفات والدوريات حيث اشتركت الجامعة في بعض الشبكات القانونية الالكترونية العربية والأجنبية، (شبكة المعلومات القانونية العربية، و West Law Gulf). وقد بلغ عدد الكتب القانونية التي أضيفت للمكتبة منذ يناير 2010، 327 مؤلف بالإضافة إلى تسع مجلات ودوريات وشبكتين قانونيتين.

2-4 وتفتوح لجنة المراجعة أن تقوم كلية القانون في جامعة المملكة بمعالجة القضايا التالية ذات الأهمية الخاصة في إطار بحثها عن التحسين المستمر لبرنامج البكالوريوس في القانون:

- وضع سياسة للقبول في البرنامج استنادا إلى دراسة علمية تتضمن معايير واضحة لضمان قبول طلاب مؤهلين.
- استكمال النقص في عدد أعضاء هيئة التدريس والمعيرين بما يفي باحتياجات البرنامج مع مراعاة التخصص، على أن يكون بعضهم من المؤهلين للتدريس باللغة الانجليزية، مع وضع نظام لابتعاثهم في الخارج.
- الإسراع في اتباع الإجراءات اللازمة للنقل إلى المقر الجديد للجامعة في أقرب وقت ممكن، حيث أن مبنى الجامعة الحالي غير ملائم إذ يقع أعلى محلات تجارية، والقاعات الدراسية محدودة وتخدم جميع كليات الجامعة الخمس، كما أن مكاتب الهيئة الأكاديمية عامة ولا تمتلك أي خصوصية، ولا توجد أماكن مناسبة لمزاولة الأنشطة اللاصفية، خاصة الأنشطة الرياضية.
- توفير مزيد من المؤلفات والدوريات القانونية باللغات العربية والأجنبية لمكتبة الكلية في شكلها التقليدي والالكتروني.

### 3-4 الاستنتاج

إجمالاً، تجد لجنة المراجعة أدلة على أن التوصيات التي تقدمت بها لجنة المراجعة السابقة في شهر أكتوبر 2010 بخصوص كفاءة البرنامج يجري التعامل معها باتخاذ الخطوات اللازمة، وأن هناك مرحلة من التحسن قد بدأت في الظهور فيما يتعلق بالمؤشر 2: "كفاءة البرنامج"، ولذلك فإن البرنامج الآن مستوف لمتطلبات وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بهيئة ضمان جودة التعليم والتدريب فيما يخص هذا المؤشر.

## 5. المراجعة التتبعية للمؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخريجين

يقيم هذا الجزء مدى التزام برنامج البكالوريوس في القانون في جامعة المملكة، بالتوصيات الواردة في تقرير المراجعة الأصلية للبرنامج والتي تمت في شهر أكتوبر 2010، فيما يتعلق باستيفاء المعايير الأكاديمية المقبولة بالمقارنة مع برامج نظيرة لهذا البرنامج في مملكة البحرين وفي أماكن أخرى من العالم، ودور ذلك في القرار العام الذي اتخذته لجنة المراجعة التتبعية حول مستوى تنفيذ التوصيات الخاصة بهذا المؤشر، وفيما إذا كان البرنامج قد استوفى أو تجاوز مقدمات التنفيذ الواردة في 'الملحق رقم (1): مداخل التخطيط الخمس لمتابعة التقدم الحاصل في تنفيذ التوصيات' في هذا التقرير.

1-5 وفي معرض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة التتبعية بخصوص المعايير الأكاديمية للخريجين، تود اللجنة أن تشير، مع التقدير، إلى الملاحظات التالية:

- اتخذت الكلية بعض الجامعات العربية كمرجعيات لوضع معايير أكاديمية محددة لها، وطلبت المشورة والرأي في برنامجها من عدد لا بأس به من الأساتذة المشهود لهم بالكفاءة كمراجعين خارجيين من الجامعات العربية. كما أبرمت اتفاقية تعاون مع جامعة طنطا في جمهورية مصر العربية تدعياً للصلة بينهما، غير أن التعاون مع جامعة طنطا اقتصر من الناحية العملية على مجالات محدودة للغاية. كما أن لجنة المراجعة لم تجد ما يدل على نتائج ملموسة في شأن وضع معايير أكاديمية واضحة لخريجي الحقوق تتبناها الكلية.
- وفي سبيل تشكيل جمعية أو كيان مؤسسي للخريجين شكلت لجنة الخريجين بالكلية مجلساً استشارياً من خريجها كنواة للكيان المؤسسي الذي تسعى الكلية إلى إنشاؤه لتحقيق التواصل المستمر بين الكلية وخريجها. وقد اتضح للجنة المراجعة أنه لم ينضم إلى الكيان الجاري تأسيسه سوى عدد محدود للغاية من الخريجين، كما لا يوجد تنظيم لعمل المجلس الاستشاري من خلال لائحة معتمدة. وقد انعقد المجلس الاستشاري لدورتين متتاليتين ولكنه لم يحقق التواصل المطلوب بين الخريجين والكلية حتى الآن، وإن كانت هناك جهود تبذل من الجامعة لمتابعة خريجها تتمثل في تعيين عضو هيئة تدريس في منصب مدير شؤون الطلبة ويدخل

في اختصاصه متابعة الخريجين كما يجرى العمل على إصدار كتيب للخريجين يشتمل على بياناتهم لتسهيل التواصل معهم.

- وفي سبيل تطوير وسائل التقييم وربطها بمخرجات التعلّم المطلوبة يتبع أعضاء هيئة التدريس عدة وسائل متنوعة لتقييم الطلاب وقياس مدى تحقق مخرجات التعلّم. إلا أنه، وكما تمت الإشارة إليه سابقاً، فقد لاحظت لجنة المراجعة أن مخرجات التعلّم الخاصة بالمقررات تم إعدادها بطريقة نمطية وغير دقيقة.

- تقوم الكلية بإرسال الامتحانات ونماذج من إجابات الطلبة المقيّمة لبعض المواد الى ممتحنين خارجيين لتقييمها، بالإضافة الى الاستعانة بالمراجعين الخارجيين لتقييم البرنامج ككل. غير أن اللجنة لاحظت أنه لا توجد معايير واضحة لاختيار الممتحنين الخارجيين. وفيما يتعلق بمراجعة الامتحانات وجدت اللجنة أن الكلية لا تراعي بأن ترسل للممتحنين الخارجيين المعلومات الكافية عن المقررات ومخرجات التعلّم المطلوبة ليكون حكمهم على مدى ملائمة الامتحانات مستندا إلى محتوى المقرر ومخرجات التعلّم الخاصة به، وليس على معرفتهم الشخصية.

- قامت الجامعة بإصدار تعليمات في 2012 بشأن المرجعيات القياسية وعمل المقيم الخارجي والداخلي، غير أن لجنة المراجعة لم تجد ما يدل على تطبيقها. وربما يكون السبب في ذلك هو حداثتها.

2-5 وتقترح لجنة المراجعة أن تقوم كلية القانون في جامعة المملكة بمعالجة القضايا التالية ذات الأهمية الخاصة في إطار بحثها عن التحسين المستمر لبرنامج البكالوريوس في القانون:

- اختيار عدد من المؤسسات التعليمية النظرية العربية والأجنبية تكون حاصلة على الاعتماد لأغراض المقايسة المرجعية للجودة في إطار العمل على وضع معايير أكاديمية واضحة للخريجين تتبناها الكلية.

- الاستمرار في إجراءات إنشاء كيان مؤسسي تكون له لائحة عمل معتمدة يضم الخريجين لتحقيق التواصل بين الكلية وخريجها.

- وضع معايير واضحة لاختيار الممتحنين الخارجيين ومراعاة تزويدهم بالمعلومات الكافية عن البرنامج والمقررات ومخرجات التعلّم ليستند حكمهم إلى مخرجات التعلّم المطلوبة لا إلى علمهم الشخصي، مع وضع آلية لضمان تنفيذ ذلك باستمرار.

### 3-5 الاستنتاج

إجمالاً، تجد لجنة المراجعة أدلة على أن التوصيات التي تقدمت بها لجنة المراجعة السابقة في شهر أكتوبر 2010 بخصوص المعايير الأكاديمية للخريجين يجري التعامل معها باتخاذ الخطوات اللازمة، وإن هناك مرحلة من التحسن قد بدأت في الظهور فيما يتعلق بالموشر 3: "كفاءة البرنامج".

## 6. المراجعة التتبعية للمؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة

يُقيّم هذا الجزء مدى التزام برنامج البكالوريوس في القانون بجامعة المملكة، بالتوصيات الواردة في تقرير المراجعة الأصلية للبرنامج والتي تمت في شهر أكتوبر 2010، فيما يتعلق بوضع الترتيبات الخاصة بإدارة البرنامج، بما فيها ضمان الجودة، ودور ذلك في القرار العام الذي اتخذته لجنة المراجعة التتبعية فيما إذا كان البرنامج قد استوفى أو تجاوز مقدمات التنفيذ الواردة في 'الملحق رقم (1): مداخل التخطيط الخمس لمتابعة التقدم الحاصل في تنفيذ التوصيات' في هذا التقرير.

1-6 وفي معرض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة التتبعية بخصوص فاعلية إدارة وضمان الجودة، تود اللجنة أن تشير، مع التقدير، إلى الملاحظات التالية:

- قامت الجامعة بإنشاء مركز لضمان الجودة، وتم تكليف عضو هيئة تدريس من الكلية بمهام التواصل مع المركز. وقد قامت الكلية، بالتعاون مع مركز ضمان الجودة بالجامعة، بعقد ورشة عمل لأعضاء هيئة التدريس بالكلية بشأن كيفية صياغة مخرجات التعلّم للمقررات والربط بين الأهداف العامة ومخرجات التعلّم الخاصة بالبرنامج ومخرجات التعلّم الخاصة بالمقررات ووضع أساليب ووسائل لقياسها وذلك في نوفمبر 2011، وذلك في إطار برنامج عام لتدريب أعضاء هيئة التدريس بالكلية يشتمل على تدريبهم على الحاسب الآلي واستخدام الوسائل التعليمية الحديثة في التدريس وإعداد ملفات المقررات الدراسية والإرشاد الأكاديمي واللغة الإنجليزية. وقد اتضح للجنة المراجعة من مناقشة بعض أعضاء هيئة التدريس عدم كفاية الدورات وورش العمل التي تعقد لتعزيز ثقافة الجودة وأن الأمر يحتاج إلى مزيد من دعم الجامعة ومساندتها.
- عقدت الكلية عدة لقاءات وورش عمل حول موضوعات قانونية مختلفة دون أن تعقد أي مؤتمرات علمية منذ تاريخ إنشائها وإن كانت قد عبّرت عن نيتها في عقد مؤتمر علمي حول تقنية المعلومات وانعكاساتها على القانون في يناير 2013.
- توجد خطة استراتيجية للجامعة، غير أن الكلية بحاجة إلى اعداد خطة تشغيلية تفصيلية تبين كيفية تنفيذ خطتها الاستراتيجية وذلك فيما يخص البرنامج والكلية ككل، على أن تشمل هذه الخطة على المراحل الزمنية والميزانية اللازمة لتنفيذ بنودها المختلفة.



• تقوم الكلية بمراجعة البرنامج، وتوجد أدلة على تطوير وتغيير في البرنامج نتيجة لهذه المراجعات. غير أن لجنة المراجعة لم تجد ما يدل على تنفيذ سياسة دائمة للمراجعة الداخلية بغرض التحسين المستمر للبرنامج.

2-6 وتفتتح لجنة المراجعة أن تقوم كلية القانون في جامعة المملكة بمعالجة القضايا التالية ذات الأهمية الخاصة في إطار بحثها عن التحسين المستمر لبرنامج البكالوريوس في القانون:

- تعزيز دور الجامعة في نشر وترسيخ مفاهيم وثقافة الجودة بالكلية.
- اعداد برامج أكثر فاعلية لبناء وتطوير قدرات أعضاء هيئة التدريس.
- اعداد آلية وخطط مساندة تفصيلية تشتمل على تحديد المراحل الزمنية والميزانية اللازمة لتنفيذ الخطة الاستراتيجية للجامعة وذلك فيما يخص الكلية وبرنامج البكالوريوس في القانون.
- تحسين نظام المراجعة الداخلية للبرنامج بما يتفق مع قواعد الجودة.

### 3-6 الاستنتاج

إجمالاً، تجد لجنة المراجعة أدلة على أن التوصيات التي تقدمت بها لجنة المراجعة السابقة في شهر أكتوبر 2010، بخصوص فاعلية إدارة وضمان الجودة يجري التعامل معها باتخاذ الخطوات اللازمة، وأن هناك مرحلة من التحسن قد بدأت في الظهور فيما يخص المؤشر 4: "فاعلية إدارة وضمان الجودة".

## 7. الاستنتاج العام

أسفرت عملية المراجعة التتبعية التي قامت بها وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، والتابعة لهيئة ضمان جودة التعليم والتدريب، لبرنامج القانون في جامعة المملكة بمملكة البحرين عن النتيجة التالية:

أن برنامج البكالوريوس في القانون قد تعامل بنجاح مع التوصيات الواردة في تقرير المراجعة الأصلية للبرنامج، والتي تمت في أكتوبر 2010 ونشر تقريرها في شهر فبراير 2011 وهي الآن قيد المعالجة من خلال القيام بالخطوات المناسبة وأن مرحلة من التحسن قد بدأت في الظهور. ومن هنا فإن البرنامج يحظى الآن بثقة لجنة المراجعة.

## ملحق رقم (1): مداخل التخطيط الخمس لمتابعة التقدم الحاصل في تنفيذ التوصيات

- i. هناك أدلة على الكثير من الممارسات الجيدة نتيجة للتنفيذ الشامل للتوصيات التي قدمتها لجنة المراجعة بخصوص المؤشر؛ أو
- ii. لقد قام الفريق المسئول عن البرنامج بمعالجة وافية للتوصيات التي قدمتها لجنة المراجعة بخصوص المؤشر ونفذت تلك التوصيات بشكل كامل؛ أو
- iii. التوصيات التي أصدرتها لجنة المراجعة في شهر أكتوبر 2010 حول هذه المؤشر هي الآن قيد المعالجة من خلال القيام بالخطوات المناسبة (إضافة إلى وضع سياسة جديدة أو تشكيل لجنة معينة) وأن مرحلة من التحسين قد بدأت في الظهور، (لكنها لم تظهر بشكل كامل حتى الآن)، بخصوص المؤشر؛ أو
- iv. هناك أدلة موثقة على أن التوصيات التي قدمتها لجنة المراجعة بخصوص المؤشر قد تمت معالجتها في الخطة التحسينية، ومن المتوقع (بحسب الفريق المسئول عن البرنامج) أن يتم الشروع في تنفيذها في وقت آخر لاحقاً؛ أو
- v. لم يتم التعامل مع التوصيات التي قدمتها لجنة المراجعة في شهر أكتوبر 2010 حول المؤشر بصورة كافية لا في خطة العمل ولا في التدخلات التي يقوم بها أعضاء الهيئة الأكاديمية في المؤسسة.